تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

4 فبراير/شباط 2013

1- **تطبيق قرارات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية**

افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بالنيابة الاجتماع مرحبا بنائب الأمين العام والمديرين التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة الستة.

ولدى تقديم المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي لهذا البند نيابة عن الكيانات الستة، رحبت بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (الاستعراض الشامل) لتركيزه على تحقيق النتائج وإثباتها وتعزيز التقدم المنصف للفئات الأكثر ضعفا، وفي الوقت نفسه إثبات تحقيق المزيد من القيمة للأموال. وأكدت المديرة التنفيذية التزام كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنفيذ الاستعراض الشامل وأبرزت الوسائل التي بدأ من خلالها تحقيق ذلك، بما يشمل تقديم أمثلة على كيفية تعميمه في الخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج**.

وأشار نائب الأمين العام إلى التوصيات الرئيسية الواردة في الاستعراض الشامل وشدد على أنها ينبغي أن توجه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أرض الواقع، لتحضير المنظومة لفترة ما بعد عام 2015. كما أعاد تأكيد التزام الأمين العام بالتنفيذ الكامل.

وأدلى ممثلو أكثر من 20 دولة عضوا ببيانات أبرزت المسائل التالية:

- الميزة النسبية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان الخارجة من صراعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والحاجة إلى إعداد نهج شامل لإدارة المخاطر.
- الحاجة إلى التركيز على أوجه عدم المساواة، وتعزيز نهج تنمية يقوم على حقوق الإنسان وسياسات النمو الأخضر.
- مركزية الملكية الوطنية ووجوب أن يتمخض إصلاح الأمم المتحدة عن زيادة القيمة المضافة على الصعيد القطري، بدلا من أن يقتصر الأمر على "كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بالأعمال بطريقة أفضل مع نفسها".
- عدد ولايات العمل في الاستعراض الشامل، بما في ذلك تلك المحددة زمنيا، والحاجة إلى تحديد الأولويات والرصد الفعال لتنفيذها.
- الدعوة لتحسين مستويات التمويل وإعادة التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك من خلال آليات استرداد التكاليف.
- أهمية استمرار التركيز على القضاء على الفقر. وقد سلط البعض الضوء على مشاكل عدم المساواة في البلدان المتوسطة الدخل.
- دعم "توحيد الأداء" كنموذج للتنفيذ.
- توجه أكبر نحو النتائج، والحاجة إلى إعداد نهج متين للإبلاغ، بما في ذلك بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل.
- الحاجة إلى تعزيز نظام المنسق المقيم وتقاسم أعباء تكاليف التنسيق.
- الدعوة للإسراع بالتقدم في تبسيط ومواءمة ممارسات الأعمال، والتغلب على الاختناقات على مستوى المقر.
- الحاجة إلى الإبقاء على سلطة صنع القرار للمجالس التنفيذية والدور الهام للجان الإقليمية.
- الحاجة إلى المزيد من التكامل مع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة.
- الحاجة إلى تعزيز ثقافة التقييمات بما في ذلك على الصعيد القطري.

وتكلم أعضاء المجلس التنفيذي **للبرنامج** كمجموعة وشددوا على أن القضاء على الجوع يمثل أولوية لأعضاء **البرنامج** وولايته المزدوجة، نظرا لعمله في مجالي الطوارئ والتنمية. وأبرز الممثل أيضا الحاجة إلى إدماج الدروس المستفادة في جدول أعمال ما بعد عام 2015.

وشددت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها المجيبة الأولى، على أهمية القضاء على الفقر في تعزيز التنمية المستدامة وعلى أن هناك حاجة إلى تغييرات داخلية لتحقيق النتائج بصورة أفضل. وأشارت إلى الجهود المبذولة لتعزيز وتحسين نوعية نظام المنسق المقيم، ولكنها أشارت أيضا إلى حاجة النظام إلى موارد كافية ويمكن التنبؤ بها للمضي قدما. وأبرز المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة الجهود المبذولة لتحسين الإبلاغ عن النتائج وحث على أن يركز جدول أعمال ما بعد عام 2015 على مكافحة أوجه التفاوت. وأشار المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ريادة وكالته في وضع إجراءات التشغيل الموحدة وإلى أنها ستنظر في نماذج جديدة للأعمال لتحقيق أهدافها بصورة أكثر فعالية. وسلط المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الضوء على أهمية بناء القدرات والاستدامة ورحب بالدعوة إلى تسريع إصلاح ممارسات الأعمال. وأبرزت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي الحاجة إلى مراعاة طرائق التمويل المختلفة للكيانات عند اعتماد خطة تمويل نظام المنسق المقيم. واختتم نائب المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع بالتعبير عن تقديره للتركيز القوي على الشؤون الجنسانية والنتائج في الاستعراض الشامل. وسلط الضوء على أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق للمضي قدما وأقر بأن الاستعراض الشامل يمثل دعوة من أجل التغيير لتحقيق اتساق أوسع على نطاق المنظومة.

2- الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

رحب رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بممثلي منظمات الأمم المتحدة الست والمتحدثين الضيفين. ولدى تقديمه ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن المنظمات الست، أكد المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتطوران هيكليا، وهما من العناصر الرئيسية لحلول المشاكل العالمية، وأن منظمات الأمم المتحدة لديها إمكانات كبيرة تسمح لها بتأدية دور تيسيري بنّاء.

وقام المتحدثان الضيفان، وهما سعادة السيد Macharia Kamau، الممثل الدائم لجمهورية كينيا، والأستاذ John Ohiorhenuan من جامعة كولومبيا، بتقديم عرضيهما.

وبعد ذلك، طرح 12 وفدا من الدول الأعضاء المسائل التالية:

- التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب وله مبادئه الأساسية الخاصة به. ويوفر الاستعراض الشامل توجيهات رئيسية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسوف تتطلب هذه التوجيهات آليات داعمة مختلفة، نظرا لتمايزها عن بعضها البعض.
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحقق الكثير بالفعل، ولكن يمكنه تحقيق أكثر من ذلك بكثير. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة التدخل لتقديم المزيد من تنمية القدرات إلى بلدان الجنوب. وينبغي مواصلة الاستفادة من إمكانات الترتيبات الإقليمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- هناك حاجة إلى مخطط شامل للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لجني الفوائد التي يمكن تحقيقها بفضل المزايا النسبية للأمم المتحدة. وينبغي أن تتوافق توجيهات الوكالات مع توجيهات الأمم المتحدة لضمان تنسيق أفضل على الصعيد القطري.

- ينبغي أن تواصل جميع الوكالات صياغة استراتيجيات لتشجيع دعم القطاع الخاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإعداد المزيد من الوسائل لتحسين الإبلاغ والتقييم.
- ينبغي مواصلة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وطرح ممثلو منظمات الأمم المتحدة الست النقاط التالية:

- شدد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه المجيب الأول، على أن الساحة الإنمائية الجديدة التي تتزايد فيها مشاركة البلدان النامية في التعاون الإنمائي تستند إلى مبادئ التضامن والإنصاف والمساواة والملكية الوطنية.
- أعادت جميع منظمات الأمم المتحدة الست تأكيد الدور الفريد للأمم المتحدة في زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- قامت جميع المنظمات الست بتبني التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كآليتين إنمائيتين أوليتين ودمجهما في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية. وتوجه الجهود الجارية نحو المزيد من التعميم.
- هناك أمثلة حديثة عديدة على النجاحات في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدى كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة الست. ولا تزال الإنجازات الحالية قليلة مقارنة بما يمكن تحقيقه.
- لا تزال المشاركة الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة تتطور من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة أفضل.
- تثير زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسائل إسماع الصوت والتمثيل المناسب في المجالس التنفيذية، والتمويل، وربما تتطلب هذه المسائل مناقشة رسمية.
- يمكن تشجيع مشاركة القطاع الخاص عن طريق الترويج لأمثلة على شراكات جيدة بين القطاعين العام والخاص تعود بالنفع على المجتمعات المحلية، ودعم التقيد بالقواعد والمعايير الدولية.
- ينبغي أن يأخذ الإبلاغ عن النتائج في الحسبان أن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب مملوكة للبلدان الشريكة، وليس لمنظمات الأمم المتحدة. وسيواصل التركيز على الإبلاغ والتقييم ضمان إضافة القيمة.

وتلخيصا لما سبق، أشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن جميع المنظمات أقرت بوضوح بدور الأمم المتحدة في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإلى أهمية تعميم هذه الجهود. واختتم رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع بالتشديد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل وسيلة تتسم بالفعالية الكفاءة والشمولية لتحقيق التغيير التحويلي.